

«المركزي»: ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى 17.520 مليار دولار خلال مايو الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أعلن البنك المركزي المصري عن أن الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية زاد بمقدار 509 ملايين دولار خلال شهر مايو الماضي ليصل إلى 17.520 مليار دولار مقابل 17.011 مليار دولار خلال إبريل السابق له مواصلا ارتفاعه للشهر الثامن على التوالي. يُذكر أن الاحتياطيات الدولية ارتفعت بقيمة 450 مليون دولار خلال شهر إبريل الماضي مقارنة بشهر مارس وبلغ الاحتياطي 17.011 مليار دولار بنهاية إبريل، مقابل 16.561 مليار دولار بنهاية الشهر السابق له.

الرأي

* تعد الزيادة خلال مايو الماضي الأكبر منذ أكتوبر من العام الماضي، وكسرت سلسلة ارتفاعات طفيفة بدأها الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي منذ ذلك الوقت. ويُنظر البنك المركزي الحصول على ودیعة إماراتية بقيمة 2 مليار دولار خلال الأيام المقبلة وهو ما يعول عليه لرفع معدلات الاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة القادمة. وتلتزم مصر بسداد 1.8 مليار دولار خلال الأسابيع المقبلة منها مليار دولار المتبقية من الوديعة القطرية ومستحقات قسط دول نادي باريس.

* انعكست تطورات ميزان المدفوعات بعد ثورة يناير 2011 على حدوث انخفاض حاد في صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي حيث تراجع من 35.2 مليار دولار في يونيو 2010 ليصل إلى 17.5 مليار دولار في نهاية مايو 2016 رغم المساندة الخليجية والقروض التي تم الحصول عليها من جهات دولية الأمر الذي يعني تراجع عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو 3.2 شهر مقارنة بـ 8 شهور في يونيو 2010، وتستهدف الحكومة المصرية في خطتها متوسطة المدى من 2015-2016 إلى 2018-2019 زيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى 28 مليار دولار أمريكي لتعطي ما يقرب من 4 أشهر من الواردات السلعية، وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى التي أعدها وزارة التخطيط.

* تشير التقديرات إلى أن السياسة النقدية وحزمة الإجراءات التي اتخذها البنك في الآونة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بحدود الإيداع والسحب وخفض الجنيه، ساهمت في الزيادة، فعلى مدار الشهور الماضية اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية منها رفع سقف الإيداع والسحب بالدولار وتفعيل آلية الإنترنت بين البنوك وشركات الصرافة، فضلا عن خفض قيمة الجنيه وتشجيع طرح أدوات استثمارية لجذب الإيداعات الدولارية.

* رغم ذلك، فالارتفاع الذي حدث في الاحتياطي لا يعكس تحسنا جذريا في موارد النقد الأجنبي والتي تعاني بشدة نتيجة التباطؤ في اتخاذ خطوات تعالج بصورة جذرية هذه الأزمة وتؤدي في النهاية إلى تنشيط الاقتصاد والتي تتمثل في الأساس في عودة الصادرات وزيادة حجم الاستثمارات وتنشيط السياحة والحد من معدلات نمو الواردات مع الإشارة إلى أن مشكلة ارتفاع سعر الدولار الحالية ترتبط في الأساس بالتوقعات والشائعات المستمرة حول تقديراته السعرية.

* نرى أنه يجب التحرك نحو سوق أكثر مرونة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف. وهذا من شأنه تقليل الواردات والمساعدة في الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم لن تكون مصر بحاجة إلى مواصلة البحث عن التمويل الخارجي، للإبقاء على الاحتياطي الأجنبي عند المستويات الآمنة. لهذا، ينبغي على مصر اعتماد سياسة نقدية تستهدف التضخم أولا، وهو ما يتيح مجموعة من المميزات تتمثل في تخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبي وتعميق إصلاحات القطاع المالي وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بعمليات البنك المركزي وتقليل دور الحكومة في الضغط على السياسة النقدية.

* في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات وعلى معدلات جذب الاستثمارات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية والاستثمارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على القطاعات المختلفة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة بها مستقبلا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.